

### III. (\*)

## الطريق إلى مستقبلنا

١. شمس المستقبل « تشرق » من مصر

٢. أسئلة المستقبل

٣. المستقبل بيننا

٤ - جدول أعمال المستقبل

obeykandi.com

### III. الطريق إلى مستقبلنا

إن كل رحلة تحتاج إلى زاد . ورحلة المستقبل التي نود أن نقوم بها في زمان الكوكبية والاعتماد المتبادل تحتاج إلى « زاد حضارى » ، يعطينا الثقة في قدرتنا على المساهمة في صياغة « المستقبل المشترك » للبشر ، ومستقبلنا الخاص في إطاره .

وإذا كنا نطمح إلى أن نقوم برحلتنا على أساس منهج علمى متماسك ، فلا بد وأن نبدأ بطرح الأسئلة الصحيحة ونجتهد في إجابتها ، فليس هنالك ما هو أخطر على المستقبل من الأسئلة غير الصحيحة والإجابات المتسرفة .

ولغياب أى فاصل وجودى ، زمانى أو مكانى أو ثقافى ، بيننا وبين المستقبل ، فهو بيننا ... يتحدد بفكرنا وفعلنا ، ويقدرتنا على إدارة آليات صياغته وتشكيله ، فى ضوء المعطيات المحلية والإقليمية والعالمية ، ومدى استيعابنا لمفزاها ، وتكيفنا الإيجابى معها .

ولا يمكن بالطبع أن ننطلق إلى المستقبل دون تحديد ما يجب علينا عمله لننجح فى رحلته المصيرية . لذلك كان من المطلوب أن نناقش « أجندة » أو جدول أعمال المستقبل .

وهذا ما نحاول فصول الباب التالى أن تطرحه .

### III. ١. شمس المستقبل « تشرق » من مصر

واستوحيت هذا العنوان من حديث جرى منذ سنوات مع المفكر المستقبلي الأمريكي المعروف جيروم جلين عندما كان فى زيارة لمصر كمستشار لمشروع « شروق » وهو يعمل الآن كمدير تنفيذى لمشروع « الألفية » ، الذى تنظمه جامعة الأمم المتحدة .

وأثناء الحوار ، كنا نناقش أهمية أن تشهد بداية القرن الجديدة إنفاقاً بشرياً على المبادئ التى تحكم مسيرة الإنسان ، فى ظل الحضارة البازغة بطابعها الكوكبى المعقد . وعبرت عن أملى فى أن تشارك مصر فى صياغة إعلان يتضمن هذه المبادئ، رد قائلاً بأنه لا يكتفى بأن تشارك مصر فى إصدار الإعلان ، وإنما يتمنى أن يصدر من على أرضها .. فالأرض التى أعطت للبشرية فجر الحضارة ، من حقها أن تحتضن مؤتمراً ، يتم فيه الإعلان عن « فجر المستقبل » . إذا كان هذا هو رأى صديق أمريكى ، فماذا يكون شعور أبناء الوطن ؟ أذكر أننى حدثت نفسى قائلاً : أن مصر تستحق أكثر من أن تشرق « عليها » شمس المستقبل ، بل يجب أن تشرق « منها » ، وأن تبذل كل جهد لتشهد أرض الفجر الأول مولد الفجر الجديد !!!

كنت أتمنى أن يؤخذ هذا الاقتراح الذى نشرته فى جريدة الأهرام تحت نفس العنوان (٩٨/٦/١) بجدية شديدة ، وذكرت أن جهوداً جبارة يجب أن تبذل لدعوة المشاركين من الجهات الدولية والأهلية ، وأن يتم ذلك تحت مظلة الأمم المتحدة ، مع تضافر العديد من الوزارات المعنية ( الخارجية ، الإعلام ، الثقافة ، التربية والتعليم والتعليم العالى وجهاز الشباب والرياضة ) للإعداد للمؤتمر وللمهرجان العالمى الذى أتصور أن يصاحبه . والطابع الكوكبى للمؤتمر والمهرجان يستدعى الدعوة الواسعة للمشاركة ، مع التركيز على حضور نخبة من كبار المفكرين والعلماء والفنانين ، بجانب رؤساء الدول والوفود الرسمية<sup>(١٦)</sup> .

ورغم أن ذلك لم يحدث ، إلا أن الدعوة ما زالت قائمة ، والألفية طويلة جداً ... ما زالت فى أيامها الأولى ، وتحتاج إلى هذا الإعلان المستقبلى .

ومن المهم ، ونحن نقدم هذه الدعوة للعالم ، أن نؤكد استنادها إلى أسباب موضوعية ، دون الإكتفاء بنيل العاطفة وعراقمة الماضى . إن إصدار « إعلان المستقبل » من فوق أرضنا يستلزم مبررات مستقبلية .. ، حتى التعامل مع عبق الماضى ولحظاته المضيئة ، ومع التفاعلات الحاضرة وإمكاناتها المتوقعة ، يجب أن يتم فى ضوء إتخاذ المستقبل ، ببدائله وخياراته ، كأطار مرجعى لفكرنا وفعلنا معا . ومن هذا المنطلق ، يمكن أن نرصد أربعة أبعاد تتداعى فى وحدة وترابط لبيان دعوتنا :

( الحضارى - الجغرافى / الاستراتيجى ( الجيوستراتيجى ) - التفاعلى - الأخلاقى ) هذه الأبعاد سنحاول أن نستعرض ملامحها الرئيسية بإختصار :

أولاً : البعد الحضارى : عندما تستلهم البشرية تراثها لصياغة إعلان مبادئ مستقبلها ، تجد نفسها أمام حقيقة مذهلة : وطن صغير ، مساحة لا تشغل أكثر من مليون كيلو متر مربع من اليابسة ، يكاد يحتوى قرابة نصف الآثار التى كشف عنها فى العالم أجمع ، ومع استمرار العمل ستزداد النسبة لا محالة . إن التراث البشرى يوحى بأن العطاء لم يكن متساويا بشكل إحصائى ، وأن مصر « البيت / الوطن » قدمت بمساحتها المحدودة العطاء الأكثر منذ فجر الحضارة ، عقائديا وثقافيا وفنيا وتنظيميا ... إلخ. وإذا استشعر البشر أهمية الإعلان عن ميلاد « المستقبل المشترك » ، الذى تمثله الحضارة الكوكبية البازغة ، فمن حق « أم الدنيا » أن يصدر هذا الإعلان من أرضها . والمسألة هنا ليست من باب رد الجميل ، ولكن من باب التأكيد الموضوعى على أن الإعلان المنشود يستلهم « التاريخ المشترك » للبشر ، وقد اختيرت الأرض التى بزغ عليها فجره لإعلان مبادئ « المستقبل المشترك » من فوقها.. عند سفوح أهراماتها ، أو على ضفاف نيلها ، فكل حجر من أحجارها تاريخ ، وكل نقطة من مائها حضارة .. ورغم أن شعور المواطنة النبيل لا يعتذر عنه ، إلا أننى اعترف بالانفعال العاطفى وأنا أكتب الجملة الأخيرة ، راجيا ألا يؤثر ذلك على موضوعية الفكرة الخاصة بالبعد الحضارى وبمستقبلية الكيان المصرى . إننى أؤمن بمصر المعنى ، التى يمثلها هذا البعد ، وأعتب على من هاجر من المصريين أو العرب إلى الخارج ، وأخذ ينادى بنهاية وحدة العرب وفقدان المعنى بالنسبة لمصر ، حيث يختصرها فى مساحة صغيرة تقع على ضفاف نهر يعانى من التلوث ، وتلفها المشاكل . ورغم عدم تعمد الرد ، إلا أن كل ما سيأتى فى هذا المقال يعد رداً موضوعيا يتعلق بمصر الحاضر والمستقبل .

ثانياً : البعد الجغرافى الاستراتيجى (الجيوستراتيجى) : إذا كان من أهم مكونات الإعلان الكوكبى للمستقبل المشترك وضع الأسس العادلة لعلاقة شمال الكوكب بجنوبه ، يأتى موقع مصر المرتبط عضويا بقارتين من قارات الجنوب ( أفريقيا وآسيا ) ، والذى يطل على ويتواصل مع القارة ، التى بدأت المسيرة الحضارية للشمال (أوروبا) ، ليعطى لمصر أفضلية خاصة لاستضافة الحدث الخاص بإعلان المستقبل . وكما ذكرت عن ترابط الأبعاد الأربعة ، فإن الموقع عكس تفاعل الزمان والمكان (الزمكان) ، كما يقول أهل الفلسفة وأهل الفيزياء ، وقد تفسر « عبقرية المكان » بزوغ فجر الحضارة عندنا ، وتواصلنا مع غالبية الحضارات البشرية الأخرى ، واستيعاب عطائها على أرضنا .... إن حضارة ضمت بحب رسالات السماء وما تقدمه من قيم

روحية، واجتهادات الإنسان وما تقدمه من دروس تاريخية ، تستحق أن تمارس رسالتها الحضارية بالدعوة إلى المستقبل المشترك من فوق أرضها وتحت سمائها ، بعقل وقلب منفتحين لكل البشر .

ثالثاً : البعد التفاعلي : التفاعل شفرة من أهم شفرات المستقبل المشترك ، ومصر كانت وما زالت وستظل مدرسة للتفاعل ، في الماضي والحاضر والمستقبل . لقد مارست عبر تاريخها التفاعل الرشيد ، الذى يحافظ على الهوية دون ذوبان أو عزلة . وهذا يساعدها اليوم وغدا على ممارسة ذلك فى خضم التوجهات الكبرى والتحول المتسارعة التى يشهدها الكوكب .

رابعاً وأخيراً : البعد الأخلاقى : إن الحضارة البازغة تحتاج إلى منظومة قيم جديدة ، تستند إلى الرصيد التاريخى للبشر جميعاً . وقد كانت مصر فى كل مراحل تاريخها الممتد صاحبة رسالة أخلاقية ، تحتاج البشرية إلى تبنيتها ، رسالة سلام وإخاء ومحبة ، مع نبذ العنف والتطرف ، وإعلاء قيم الحق والخير والجمال .

ختاماً أذكر أننى دعيت إلى برنامج تليفزيونى تحت عنوان « أنا المصرى » ، وسئلت عن معنى هذه العبارة عندى ، فقلت أنها تعنى « أنا الإنسان » الفرعونى / القبطى / المسلم / المعاصر / المستقبلى ، الذى تؤهله هويته أن يشارك فى صياغة الغد لكل البشر . إنها محصلة آلاف السنين من « المستقبل الممتد » . وهى تستحق أن تكون دائماً كيانا مستقبلياً مثالياً ، وعلى أبنائها تأكيد ذلك .

## III. ٢. أسئلة المستقبل

يدرك المشتغلون بالعلم بشكل مكثف أهمية الأسئلة ، فالسؤال الصحيح أفيد وأفضل ألف مرة من الإجابة المتسرفة . وعندما يتعلق الأمر بالمستقبل ، فالأسئلة الواعية، والمناقشة المجتمعية الواسعة حولها ، هما المدخل الأمثل لمقاربة هذا الموضوع الحيوى الذى يشغلنا جميعا . فالمستقبل ليس فقط « الزمان » الذى سنقضى فيه بقية أعمارنا كما يقال ، لكنه « الصورة » المأمولة التى نرجوها لوطن يعيش فيه أبناؤنا وأحفادنا . ومع كل الاحتفاء بالحوار الواسع حوله ، من الحيوى أن نناقش مدى صحة ووعى الأسئلة التى يشهدها هذا الحوار . لذلك أود أن نعتبر المقال الحالى حواراً حول « حوارات المستقبل » والأسئلة المطروحة خلالها .

\* إن أول معايير صحة تعاملنا مع المستقبل ، هو أن نجعله « إطارنا المرجعى » ، دون أن نتصوره « مشروعا مستحيلاً » لاستعادة الماضى ، أو أن نعمل على صياغته من خلال الوقوع فى « مصيدة الحاضر » . إن الرؤية المستقبلية للماضى تنبنى على اعتباره مصدراً للطاقة والإمكانية الحضارية ، وبطاقة تعارف مشرفة نقدمها للجماعة البشرية ، مع التحليل الموضوعى للحظاته المضيئة والمظلمة ، واستيعاب دروس «التغيير» الذى شهدها .. لأن التغيير هو « الثابت » الوحيد فى إيقاع الحياة البشرية . وهذا لا يعنى بالطبع التخلي عن الهوية ، فهذا تصور قاصر للهوية ، يسلبها الديناميكية والانفتاح والقدرة على التطور والتكيف الإيجابى ، عبر علاقات أخذ وعطاء متوازنة وخلقة . ويمتد الأمر إلى التعامل مع الحاضر الذى يشهد تقادما سريعا فى عالم اليوم ، حتى أن هناك من يقول « بنهاية الحاضر » ، الذى يصير ماضيا بمجرد حدوثه ، بحيث لا يبقى إلا التعامل مع الماضى والمستقبل !!! ومرة أخرى ، لا يعنى ذلك تجاهل مشكلات الحاضر ، والتهويم فى فضاءات المستقبل . إننا نعنى أهمية التوصل إلى حلول مستقبلية لمشكلات الحاضر ، حتى لا نجد لها حلولا غير مجتمعية ، تعد - فى حد ذاتها - ترحيلاً وتحويلاً للمشكلة إلى شكل آخر أكثر فداحة وهدراً . والأمثلة كثيرة ، وإن كنت أود أن أوجّل مناقشتها إلى موضع لاحق . فكل ما أعنيه فى هذه النقطة هو أن اعتزازنا الحقيقى « بسبعة آلاف سنة حضارة » يجب أن ينعكس على ما نتخذه من خطوات صحيحة نحو « سبعة آلاف سنة مستقبل » ، وأن تصب مواجھتنا لمشكلات الحاضر العديدة فى مسار هذه الخطوات ، ولا يتم ذلك إلا بامتلاك الرؤية بعيدة المدى والاتفاق المجتمعى الواسع حولها ، لأن المستقبل ملك للجميع .

\* ثانية القضايا التى تستحق أن نثيرها تتعلق بتصوراتنا عن التقدم والتخلف ، والعلاقة بالآخر « المتقدم » طبقا لواقعه العلمى والتكنولوجى ومؤشرات التنمية

البشرية عنده وعندنا . هنا تجدر التفرقة بين « النقل الكيفي » و « النقل الكمي » لإمكانات وآليات التقدم . إننا نحتاج أن ننقل الكثير عن « الآخر » وفي لحظتنا المضيفة نقل الآخر عنا . لكنني ، وأرجو أن توافقوني على ذلك ، نحتاج إلى النقل الكيفي بأكثر مما نحتاج إلى النقل الكمي ، الذي يعد في كثير من الأمور مستحيلاً أو غير مرغوب على الأقل تقدير . إن النقل الكيفي يعني استيعاب التوجهات الكبرى أو megatrends لمسيرة التطور البشرى ، والالتحام بها : تنمية القدرات العلمية والتكنولوجية ، الاهتمام بجودة التعليم والرعاية الصحية ، إطلاق الحافز الفردي والقدرات الابتكارية في إطار جمعي ومجتمعي ، الإدارة الحديثة وتصحيح العلاقة بالوقت ، وتعظيم إنتاجية العمل بكل أنواعه والمشاركة في مواجهة المشكلات ذات الطابع الكوكبي ، كإحلال السلام وتقليل التلوث والعمل على التنمية الشاملة والمستدامة ... إلخ . أما النقل الكمي فيتمثل في الانبهار بنموذج مخالف ، يعد نتاج تاريخ زمكاني ( زمني / مكاني ) مغاير ، ومحاولة استيراده كما هو . وهو خطأ لا يقل فداحة عن الاستدعاء الكمي المستحيل للماضي .. علينا أن نقول « لا » للارتقاء في أسر الماضي أو الارتقاء في أحضان الشمال !!! وأظن أن معطيات العلوم الاجتماعية والإنسانية ، التي أرجو أن تشهد تقدماً يقارب تقدم العلوم الطبيعية ، توافق ما نذهب إليه . أخيراً ، أود أن أؤكد أن لدينا ما نقدمه للآخر ، كما نحتاج إلى الكثير مما لديه في مسيرة « الاعتماد المتبادل » التي تقترب منها البشرية بسرعة . فنحن متقدمون في بعض النواحي القيمة المهمة ، التي لا يقلل من أهميتها مظاهر التخلف المادي ، التي يمكن معالجتها . إن البشرية تحتاج إلى صيغة جديدة للتقدم والتخلف ، تستند فيها إلى مسيرة الإنسان منذ فجر الحضار ، الذي يدين لنا بالكثير . ولا أنكر أننا أمام نقطة خلافية مهمة ، يثقلها ما علق بترائنا من شوائب تستلزم التنقية من ناحية ، والتعامل السطحي « إنهاراً أو إدانة » مع حضارة الغرب المزدهرة من ناحية أخرى .. دعونا نتحاور دون المسارعة باخاذ المواقف المتطرفة .

\* القضية الثالثة تتعلق بالخلط بين دورى « الفكر الاستشرافي » و « الفكر التنفيذي » في رسم صورة المستقبل . إن استشراف المستقبل تلزمه رؤية منظوماتية رحية ، تربط بين المكونات والمدخلات والمخرجات ، وتستوعب تعدد المستويات : المحلي والإقليمي والعالمي ، وأن تتميز ببعده المدى والتعامل الواعي مع المتغيرات المتسارعة . وعند التوصل إلى الصورة الكلية للمستقبل ، التي يشارك فيها كل قادر - بما في ذلك التنفيذيون طبعاً ، باعتبارهم مفكرين - يأتي دور « الفكر التنفيذي » ليبعد السياسات والبرامج اللازمة للوصول إليها . لكن الفكر التنفيذي ، وآلياته المكتبية والبيروقراطية ، لا يستطيع وحده رسم صورة للمستقبل . وإلا ، لتعرضنا لبعض شوائب العمل التنفيذي ، ومن أهمها تصور أن المستقبل محطة في الزمان

الآتى نمد إليها قضيب قطار من الإجراءات والقرارات ، النابعة من الرؤية الأحادية الضيقة ، دون إدراك وجود « مستقبلات بديلة » . والأخطر من ذلك الوقوع فى شرك « المعارك الصغيرة » ، التى تستنفذ الجهد والطاقة ، وتحكمها الحسابات والمصالح الضيقة ، قصيرة المدى قليلة الفائدة على المجتمعات ومستقبلها .. هل يحتاج الأمر إلى توضيح أكثر من ذلك !!؟

\* والآن ، دعونا نتطرق إلى بعض الأمثلة عن « دراسات الحالة » القطاعية ، التى تؤدى الرؤية المستقبلية إلى وضع « الأسئلة الصحيحة » و « الحلول المجتمعية بعيدة المدى » للتعامل معها :

ففى التعليم مثلا ، يزعجنى أن نتعامل مع « أسئلة ساذجة » عن المجانية ومدى حاجة سوق العمل الحالى إليه . إن الأسئلة الصحيحة تتطرق إلى الإتاحة والجودة والجودة والملاءمة لحاجات المستقبل ، فى عالم استقر فيه الرأى على التعليم المستمر كمحور أساسى للتنمية البشرية ، واتجهت فيه سوق العمل إلى الكوكبية والتعبير الديناميكي المستمر ، وعلى الفكر التنفيذى أن يبدع فى تحقيق هذه الأهداف ، بالبحث عن كيفية التمويل المجتمعى والآليات المناسبة لتحقيقها ، التى تختلف من مجتمع لآخر .

وإذا انتقلنا إلى الإسكان ، الذى ظهرت مشكلته منذ عقود قليلة ، نجد أن غياب التعامل المجتمعى ذى الرؤية المستقبلية ، أدى إلى تراكم المشكلة وظهور الحلول التى تزيد المشكلة تعقيدا ، كالتملك الفلكى والأبراج المستفزة ومشروعات القوانين «إياها» . ومع إصرار القيادة السياسية على البعد الاجتماعى - وهو ما نشكره لها بشدة لأنها تعبر عن رؤية مستقبلية ثابتة - تأكد الاتجاه الصحيح نحو المشروعات الكبرى وإنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة ، التى توفر مع المسكن التعليم وسوق العمل المنتج والرعاية الصحية وتصحيح أوضاع العشوائيات ... إلخ .

وبالنسبة للعلم والتكنولوجيا ، ظهرت أهمية تحديد أولوياتنا من التكنولوجيات المتقدمة واستكمال كوادرننا القادرة على التعامل معها ، وتشجيع المجتمع على الاستفادة من الطاقات الوطنية وتنميتها من أجل توظيفها فى حل مشكلاته .

وانتقل الحوار حول « العام والخاص » فى الاقتصاد ، إلى أفضل سبل إيجاد فرص العمل وزيادة الإنتاج القادر على المنافسة .

وأؤكد إن كل هذه الأمور مترابطة فى منظومة مترابطة فى منظومة المجتمع الراغب فى المشاركة فى عالم المستقبل ، ومن هنا جاءت الدعوة نحو تجميع الجهود والدراسات وإعطائها الصبغة العلمية والمنهجية المطلوبة بإنشاء « مجلس أعلى

للمستقبل « ، يحدد أبناء الوطن من خلال الخطة الرئيسية master plan التي تحكم إيقاع الفكر والفعل ويرسمون ملامح صورة مستقبله ، التي تتزايد قدرة الإنسان على صياغته دون القعود في انتظاره ، فمن لا يرسم صورة مستقبله ، سيرسمه له غيره ، ولن تكون كما يحب ويرضى . وقد سبق أن ذكرنا بعض الأمثلة التي تؤكد ذلك .

## III. ٥٣. المستقبل بيننا !!

مع انتهاء قمة الخمس عشرة لعام ٩٨ تذكرت مقالا كتبتة منذ ما يقرب من عشر سنوات ، تحت عنوان « موسم الهجرة إلى الجنوب » ، ذكرت فيه خطورة استغراقنا في التطلع إلى الماضي ، الذي يحق لنا أن نفخر به ، أو إلى الشمال الذي يتحتم علينا أن نعرف كيف نستفيد من منجزاته ، دون أن نحاول الاستفادة من دروس الماضي ، وإيجابيات الشمال بهدف التوصل إلى صيغة مبدعة تتعامل مع الواقع برؤية متوثبة إلى المستقبل . هذه الصيغة لا يمكن أن تختزل في العودة المستحيلة إلى الماضي مهما كان مضيئاً ، أو النقل السطحي لصورة الشمال ، التي تناسب ظروف شعوبه وتتقدم بسرعة مذهلة . وإذا كانت القمة المذكورة قد توصلت إلى الأهمية الخاصة لحوار وتعاون « الجنوب / الجنوب » مع استمرار نفس الجهود بين الجنوب والشمال ، وضرورة التفاوض المستمر حول القضايا التنموية والأمنية التي تهم كل البشر ، فإن أكثر أشكال الجنوب خصوصية بالنسبة لبلدان الجنوب النامية هو ما أسميه « الجنوب الداخلي » أو « الجبهة الوطنية » التي تشارك مجتمعة في الحوار مع كل دوائر الانتماء الأخرى ( العربية - الإسلامية - الإفريقية - الدول النامية الأخرى - دول الشمال بمختلف مستوياتها التنموية ، وصولاً إلى القمة السباعية أو الثمانية ، باعتبار أن روسيا يصعب تجاوزها حتى كتابة هذه السطور ) . والحقيقة إنني احتفى في هذه المقالات بالنسيج الحضارى المتميز - رغم كل المشكلات والتحديات - الذي يسمّى « مصر » وأثق في قدرته على الفعل المستقبلي لنفسه ، وللأمة العربية الإسلامية ، وللدوائر البشرية الأوسع التي ننتمى إليها جميعاً . ومن هنا أركز في الجزء الحالي على بعض الأفكار المتعلقة بالإدارة المستقبلية لشئون « البيت / الوطن » مؤكداً أن المستقبل بيننا ، وأنه يبدأ الآن .. وفي كل آن. وتحضرني هنا أعمدة خمسة لهذه الإدارة :

**أولاً :** تبنى دبلوماسية داخلية للتنمية الشاملة والمتواصلة : مع سعادتى ككل مصرى بالنجاح الكبير للدبلوماسية المصرية الخارجية ، أود أن أذكر احتياج المستقبل الشديد إلى « الدبلوماسية الداخلية » التي تجتمع أبناء الوطن في موجات حوارية ، تعترف بكل أشكال التعددية الفكرية والسياسية وغيرها ، في إطار من الوحدة والمواطنة . هذه الدبلوماسية تعلمنا كيف نتفق ونختلف وكيف نختلف لتألف ، وكيف نقيم العلاقات الشبكية لأنشطتنا وبين مختلف مؤسساتنا ، وكيف نعظم الاستفادة الكلى . من الكل ولتسمحوا لى أن أضرب بعض الأمثلة الواضحة : العلاقة بين الجامعات ومراكز البحوث وبين مواقع الإنتاج والخدمات ، تحتاج إلى هذه الدبلوماسية الداخلية ، وإلى ما ينجم عنها من سياسات للتعاون وعقود واتفاقيات

لمصلحة الطرفين - العلاقة بين العامل وصاحب العمل وبين المالك والمستأجر وبين المنتج والمستهلك ، كلها أمثلة على علاقات تتأثر بمجمل التغييرات المحلية والعالمية ، ويحتاج إلى هذه الدبلوماسية الداخلية التي يؤدي نجاحها إلى شيوع الأمن والاستقرار اللازمين للتنمية - العلاقة بين رجال الأعمال والمجتمع ، وما يمكن أن تؤدي إليه الدبلوماسية الداخلية من تأكيد للدور الاجتماعي لرأس المال ، وهو لازم لنجاح أصحاب رأس المال ، كما هو لازم للمجتمع .. إلى آخر هذه الأمثلة ، التي نجعلنا ندعو إلى بلورة كل الجهود الجارية فعلا بين جميع أطراف الأنشطة المجتمعية في إطار سياسة ناضجة للدبلوماسية الداخلية ، يجرى تشجيعها ودفع آلياتها ، وإذا كنا نستهدف بالدبلوماسية الداخلية ما يمكن أن أصفه « بتنمية الانتماء » وتجسيده في الممارسة العملية دون اقتصره على المشاعر العاطفية ، فإن تنمية الانتماء هذه لها بدورها هدف أوسع ، هو تنمية منظومة المجتمع ككل ، تنمية « شاملة » تدرك تماسك وتفاعل النسيج الوطني ، بشرا وأنشطة ، « ومتواصلة » تتعامل مع الحاضر وعينها على المستقبل ، وحق أجياله الجديدة في أن تراث وطننا ناميا مصونا .

ثانياً : استيعاب الفروق بين الاستراتيجية والتكتيك : إن مراجعة دروس التاريخ تؤكد أهمية استيعاب هذه الفروق في إحراز النجاح « بعيد المدى » ، بالذات . لقد ذكرت نجاح الدبلوماسية المصرية الخارجية ، واعتراف مختلف الدول بالدور الفاعل لمصر في التمسك بالأهداف الاستراتيجية للسلام والتنمية ، دون تفریط في الحقوق المشروعة لأمتنا . إننا كشعب نحتاج جميعاً إلى ثقافة سياسية ، تعلمنا التفرقة بين الاستراتيجية والتكتيك في إدارة شؤون المجتمع ، ونجعلنا نتفق استراتيجياً حول الأهداف الوطنية الكبرى National Goals ونحتفى بالاختلاف الراقى حول تكتيكات الوصول إليها . هذا الاتفاق أو التحالف الاستراتيجي يساعد من ناحية على نجاح الدبلوماسية الداخلية ، ويمهد الطريق لرسم صورة المستقبل من ناحية أخرى . ورغم مقتى الشديد لجلد الذات ، لا بد أن اعترف بأن بين الكيانات القريبة والبعيدة من نجاح في استيعاب ذلك ، بأكثر مما استوعبناه كعرب ، ودفعنا الثمن . لقد آن الأوان أن نتفق بوضوح على الأهداف الوطنية داخل كل قطر عربي ، وعلى الأهداف القومية بالنسبة لأمتنا ككل ، كالتزام استراتيجي من أجل المستقبل ، وألا تدفعنا الخلافات التكتيكية - المبررة وغير المبررة - إلى فقدان « بوصلة المستقبل » .

ثالثاً : بين إرادة التطور وإدارة التطور : الوصول إلى غد أفضل يستلزم إعادة هندسة Re - engineering أكبر عنصر قادر على إحداث قيمة إيجابية مضافة في تحسين أداء منظومة المجتمع ككل ، أو مختلف قطاعاتها المتفاعلة ، وأعنى بذلك

تحديدًا العلاقة بين إرادة التطور وحسن إدارته . وتعلمنا أدبيات التطور المجتمعي أن هنالك خمسة مواقف من التغيير في فكر وأسلوب إدارة مؤسساته الخدمية والإنتاجية والثقافية .. إلخ هذه المواقف هي :

- ١ - المغامرة التي تختزل أحيانًا في التغيير من أجل التغيير ، ودون حساب للعواقب .
- ٢ - الريادة ، ويقوم بها أصحاب الرؤية المستقبلية ، القادرون على استشرف الهدف الصحيح وتحديد الاختيارات المؤدية إليه .
- ٣ - كفاءة التنفيذ التي يمتلك أصحابها شجاعة التغيير دون أن يشترط امتلاكهم القدرة الإبداعية على الرؤية المستقبلية ، لكنهم ما أن يعرفوا الهدف يستطيعون بإخلاص تنفيذ البرنامج أو السياسة المؤدية إليه .
- ٤ - بقاء الحال والقعود عن التغيير . وأصحاب هذا الموقف لا يرغبون في المشاركة في أى تغيير ويركنون إلى الاطمئنان إلى المألوف مهما كانت الحاجة إلى تغييره .
- ٥ - مقاومة التغيير ، وهؤلاء لا يكتفون بالقعود وعدم المشاركة ، لكن طبائعهم أو مصالحهم الضيقة أو الأمرين معا تجعلهم يحاولون التصدي لجهود التطور والتغيير وعرقلتها .

ولعلنا مما سبق نستنتج بسهولة أن إدارة التطور تستلزم الاعتماد على إرادة التطور عند من يمتلكون القدرة على ارتياد المستقبل ، ويعاونهم من يمتلكون القدرة على كفاءة التنفيذ . أما المغامرة والقعود والرفض ، فكلها مواقف مرفوضة مستقبلنا . والحقيقة أنني أتطلع إلى دور كبير تلعبه مؤسساتنا التعليمية والإعلامية في تنمية وتصحيح مواقفنا التطورية ، بحيث يكون لدينا دائماً العدد الكافي والمتضافر من الرواد المبدعين والتنفيذيين الأكفاء .

رابعاً : تنمية رأس المال البشرى غاية ووسيلة : إذا كنا قد تحدثنا عن « الدبلوماسية الداخلية » كوسيلة لإحداث التنمية الشاملة والمتواصلة ، وعن القيمة الاستراتيجية للاتفاق حول الأهداف الوطنية والقومية مع عدم التضحية بأى قدر منها على مذهب خلافات وديناميكية التاكتيك ، وإذا كنا قد تطرقنا بعد ذلك إلى خريطة مواقف التطور المجتمعي وما يلزمنا « مستقبلياً » لامتلاك إرادة هذا التطور وحسن إدارته ، فلا شك أننا نستهدف في كل ذلك « الإنسان » ولا وسيلة لتحقيقه إلا جهد الإنسان فهو الغاية والوسيلة معاً . ومن هنا اهتمت المنظمات الدولية وغيرها بما

تطلق عليه اسم رأس المال البشرى وتدارست مؤشرات ومعايير تنميته وصنفت الدول طبقاً لهذه المؤشرات والمعايير . لذلك ، ونحن نؤكد أن المستقبل بيننا وأنه يبدأ الآن وكل آن، علينا أن نركز على التنمية البشرية وأن نجعل كل جهود الدبلوماسية الداخلية والتحالفات الاستراتيجية والخطط التطويرية تستهدفها . ولأن الحديث يدور حول المستقبل ، فلا بد أن يشغل الشباب موقعا مهما فيه . وهنا أرجو أن يتسع صدر القارئ لرفضى المقولة النمطية المتكررة ، التى تؤكد - ولا أدري كيف يكون ذلك - أن الشباب هم « نصف الحاضر وكل المستقبل » ، إن الشباب هم نصف الحاضر ونصف المستقبل ، عندما ينضجون وتصير إليهم مسؤولية العمل الوطنى ، بما فى ذلك رعاية النصف الجديد ، شباب الغد . وبصرف النظر عن التصنيفات الدولية ، التى يرددها البعض ، وينتقد البعض عدم موضوعيتها ، من حقنا أن نتضافر من أجل تنمية رأسمالنا البشرى وتوفير أفضل السبل لاستثماره المستقبلى ، علينا أن ننشغل بسبل توفير أفضل تعليم ممكن ولأطول مدة ممكنة لأكبر عدد من أبناء المجتمع ، لأن رأس المال البشرى « المعرفى » هو معيار قوة المستقبل ولا يقل عن ذلك أهمية اعتبار التدريب الراقى المستمر مشروعا قوميا ، يؤهل رأسمالنا البشرى للمنافسة فى عالم الغد .

ولا يمكن إغفال مشكلة الأمية وتقييم والجهود الجارية للقضاء عليها ، وأهمها تخفيف منابها تماما . ثم تأتى بعد ذلك الرعاية الصحية ، ومظلة « تأمين الإنسان » فى هذا الشأن تعد ضرورة للمواطن العادى ، الذى تؤكد القيادة السياسية مشكورة وضعه شديد التمييز على قائمة اهتماماتها . ومع تشجيع الاستثمار وانطلاق المشروعات الكبرى وتشجيع المشروعات الصغيرة والانتشار خارج الوادى الضيق ، اتمنى المواجهة الجذرية لمشكلات البطالة والإسكان والبيئة . ويحضرنى هنا الاتجاه المحمود نحو تنمية جنوب الوادى وسيناء ، وتضييق الفجوة بين الريف والحضر ، والاهتمام الكبير بالمرأة والطفل ، فكل ذلك يصب فى العنصر الحاسم لإدارة المستقبل رأس المال البشرى واتصور أن المشاركة المجتمعية الشاملة ، والافتتاح الاستراتيجى بهدف تنمية رأس المال البشرى والاتفاق حول وسائلها وسياساتها ، سيعظم العائد ويقربنا من الهدف .. المستقبل المشرف الذى تستحقه بلادنا .

خامسا : الحاجة إلى مفهوم مستقبلى للرقابة المجتمعية : مع انطلاقة التنمية الشاملة وتغير دور الدولة ، والحرص على توفير الحافز الفردى وتشجيع الاستثمار ... إلخ يأتى الدور المهم والحاسم للرقابة المجتمعية . ومفهومها عندى لا يقتصر على النواحي المالية والإدارية والأمنية التى يرتاح كل مصرى « أمين » للأداء المتميز

للأجهزة المسئولة عنها ، بل أود تفعيل الرقابة الإنتاجية والتصديرية في زمن الجات ومنظمة التجارة لحماية المنتج الوطنى بكل أشكاله ، وتوظيف الرقابة لإحداث طفرة في جودته وتنافسيته . إن المستقبل يستدعى منها إبداع مفهوم جديد للرقابة المجتمعية ويجعلها متضمنة في التخطيط والتنفيذ والمتابعة . رقابة مجتمعية يشارك فيها أهل الفكر والرأى بناء على شفافية المعلومات وحرية الصحافة والإعلام ، ورقابة مالية تبدأ مع الحكم على كفاءة تخصيص الموارد ومحاسبة التنفيذ وقياس العائد ، ورقابة تختص بكفاءة الإدارة والقيادات التنفيذية القائمة عليها ، ورقابة فنية متخصصة للمجالات العلمية والصناعية والتكنولوجية ، وكذلك رقابة خدمية للتعليم والصحة والثقافة والإعلام ... إلخ . كل ذلك يتضافر لتشكيل رقابة مجتمعية شاملة تطمئن على إدارة اقتصادات شئون الحاضر من أجل المستقبل .

إن هذه الحماسية التي تعرضنا لها والتي اعتذر للقارئ عن تشعبها وكثرة تفاصيلها تعد « الحركة الأولى » فى سيمفونية « صياغة المستقبل » وأرجو الله مخلصاً أن يجيد قراءة « نوتتها » وأن نعزفها معا فى تناغم وهارمونية ، ودون نشاز .

### III. ٤. جدول أعمال المستقبل

جميل أن تنشغل مجالس الوزراء والشعب والشورى بدراسة موائيق العمل الوطنى ، التى تمثلها خطابات القيادة السياسية فى مختلف المناسبات ، لأنها تمثل دليل العمل الوطنى وتوجهاته العامة - والأجمل من ذلك ، - ما تحمله هذه الخطابات من دعوة مخلصه للمشاركة والاجتهاد ، موجهة إلى كل مصرى مهتم بقضايا الوطن ، وحرص على التفاعل الإيجابى مع مسيرته نحو المستقبل . وجميل أيضاً أن تقدم اللجان المختلفة للمجالس القومية المتخصصة دراساتها المتعمقة لمختلف المجالات ، وأن يقوم مركز المعلومات بمجلس الوزراء والجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء بدورهما المعلوماتى شديد الأهمية ، وأن تقدم الأحزاب والنقابات رؤاها واجتهاداتها .

فمع الأهمية القصوى لعطاء مختلف أشكال الفكر التنفيذى والتشريعى والاستشارى ، الذى تقدمه هذه المجالس والجهات ، يحتاج المستقبل - باعتباره ملكاً للجميع - المزيد من مساهمة « الفكر الاستشرافى » ، الذى يقدمه أبناء الوطن من مفكرين وعلماء ومثقفين . هذا الفكر الاستشرافى الذى يعى ويقدر الجهود الجارية على أرض مصر ، ويدرك المتغيرات الإقليمية والعالمية وأهمية التكيف الإيجابى الفعال معها ، يستطيع أن يساهم « بشدة » فى وضع أجندة أو جدول أعمال المستقبل ، التى نتطلع من خلالها إلى المشاركة فى صياغة الحضارة العالمية الجديدة البازغة<sup>(١٧)</sup> ، وضمان موقع مشرف لمصر فى عالم الغد ، بيعده الكوكبى الواضح ، وبكل ما يحمله من فرص ومخاطر .

ورغم قناعتى الأكيدة أن « جدول أعمال المستقبل » يمكن أن يوضع فى أفضل صورة من خلال « مجلس أعلى للمستقبل » ، تتبناه القيادة السياسية ، تتجمع لديه كل المعلومات اللازمة لرسم صورة المستقبل ، وتحديد أفضل الخيارات والبدائل المتاحة ، والأولويات الملحة للوصول إليها ، إلا أنه من الممكن وضع بعض الملامح والإشارة إلى أهم الآليات ، التى يتضمنها هذا الجدول المأمول . هذا مع الاعتراف المسبق بأن الملامح التفصيلية لا يضعها إلا جهاز بحثى ، يتبع المجلس الأعلى المقترح ، يستخدم أدوات الدراسات المستقبلية التى شبت عن الطوق ، والتى تستخدم فيها أحدث منجزات العلوم الرياضية والطبيعية والاجتماعية والإنسانية ، بشكل يجعلنى أُلح على أهميته وأتمنى أن تشهد مصر ولادته فى وقت قريب . بذلك تضمن اقتران الفكر بالفعل والعلم بالعمل ، فى إطار مرجعية مستقبلية مدروسة .

والآن نعود إلى الملامح المتواضعة التى وعدت بتقديمها بخصوص « جدول أعمال المستقبل » ، والتى يمكن أن تلخص خطوطها العريضة فيما يلى :

أولاً : استكمال القاعدة المعرفية : إذا كان معيار القوة الرئيسى اليوم معتمدا على المعرفة ، فلا بد وأن نبدأ بحكمة سقراط « أعرف نفسك » ، فنستكمل تعرفنا على خريطة الواقع المصرى ، بإمكاناته البشرية والمادية فى كل المجالات ، وتقوم بتحليل معطياتها بشكل منهجى وموضوعى ، يمكننا من تحديد مواضع القوة والتميز لتوظيفها ، ومواضع الضعف والقصور لتلافيها ومعالجتها . ومع التعرف على واقع وتطور الخرائط المماثلة إقليمياً وعالمياً ، فى هذا الكوكب المترابط ، يمكن أن نحدد ملامح خريطة المستقبل ، والأولويات المؤدية إليها فى فترة زمنية محددة ، آخذين فى الاعتبار أن نهر المستقبل لا يتوقف ، وأن هذه الخريطة المستقبلية يجب أن تحمل بذور خريطة أكثر طموحا وإزدهاراً . ومن الدروس المستوعبة لمسيرة التقدم البشرى ، ما يجعلنا نطلب التركيز على موقع العمل الذهنى ، الذى صار محمداً رئيسياً للميزة التنافسية فى تقسيم العمل الدولى ، وكذلك حسابات الموقع الإقليمى ، التى تدحض إدعاءات البعض « بنهاية الجغرافيا » أو « نهاية التاريخ » ، أو حتى « نهاية الثقافات القومية » لصالح « ثقافة كوكبية » ، لا يمكن أن تثرى إلا بالحوار والتعاون بين مختلف الثقافات .

ثانياً : الإدارة المجتمعية والمشاركة الشعبية : فى ضوء تغير دور الدولة إلى ضابط لإيقاع التفاعلات المجتمعية من أجل زيادة الإنتاج والتصدير وهل مشكلات البطالة والإسكان ، بل والمساهمة فى حل باقى المشكلات الخدمية وغير ذلك من الأنشطة ، تأتى أهمية تقديم « فكر جديد » لإدارة المجتمع وآليات المشاركة الشعبية فى جهوده . ورغم إيمانى بخطأ النقل الكمي لتجارب الآخرين ، إلا أن النقل الكيفى للتوجهات المحمودة ، والاستفادة من دروس الغير من الأمور الملحة للتقدم . وهنا تحضرنى بعض التجارب الأوروبية القائمة على التضامن المجتمعى ودعم القدرات وحماية المنتج الوطنى فى ضوء قواعد اللعبة الدولية وتفعيل العمل الأهلى وتشجيع الدور الاجتماعى لرأس المال والترية من أجل المشاركة السياسية فى شئون الوطن وتشجيع العناصر الشابة لقيادة المواقع التنفيذية المختلفة . والحق ، أن هذه الأمور ليست غائبة عنا ، ولكن المطلوب المزيد من الاجتهاد المصرى حول تفعيلها وإيجاد آليات أكفأ للوصول إليها .

ثالثاً : الطفرة التعليمية: التعليم مسئولية المجتمع كله ، وما بذل ويبدل فيه من جهود واستثمارات لا ينكرها إلا جاحد . وفى ضوء ما سبق من أهمية المشاركة ، على المجتمع أن يلعب دوراً أكبر فى إحداث الطفرة المرجوة فيه ، وعلينا أن نجتهد فى إرساء قواعد تعليم المستقبل للأجيال القادمة ، الذى لا يعلمها مفهوم الانتماء فقط ، بل يعلمها ممارسة الانتماء ، الذى يؤهلها لسوق العمل المتغيرة محليا وعالميا ،

ويسلحها بالمعارف العلمية والتكنولوجية اللازمة للمنافسة فيه ، وأن يكون للتدريب دوره المتميز فى مسيرة تطويره . إن المستقبل لن يكون إلا لمجتمع يمارس التعليم والتعلم المستمرين ، ودعم الجهود الجارية فى التعليم بكل مستوياته لا يكون إلا بالمشاركة المخلصة بالفكر والفعل فى ضمان إتاحتها وجودته . ولا شك أن « جدول أعمال المستقبل » يضع للتعليم موقعه البارز فى بنوده ، ويحدد الدراسات اللازمة لتحقيق أهدافه .

رابعاً : الانطلاقة العلمية - التكنولوجية : نحن نعيش فى عالم تحكمه ثقافة التكنولوجيا بشكل أو بآخر ، حتى صارت المرحلة الجديدة من العلم تسمى بمرحلة العلم التقنى<sup>(١٨)</sup> . وفى هذا الجدول المترابط الذى نقدمه يمكن أن ندرك أهمية التعرف على خريطة العلم والتكنولوجيا لدينا ، وأن نحدد ملامح الخريطة التى نتمناها، ونركز على الأولويات اللازمة فى ضوء الوعى باقتصادات العلم ، والعائد المجتمعى من ورائه، أننا يجب أن نتحول إلى مجتمع علمى ، ثقافى ، فنى ، بشكل يفتح على العالم بكل مدارسه ، ويعمل مستمر على بناء قدراتنا الذاتية فى مختلف مجالاته الأساسية والتطبيقية . فكل جديد ومهم يعتمد على التضافر بينهما ، وكل قدرة تنافسية ستعتمد على استيعابها ، ويضيق المجال عن تفصيل هذه النقطة المهمة ، التى تغيب عن البعض منا ، عندما يؤكد أن الحاجة الملحة تدعونا إلى التركيز على المجالات التطبيقية فقط ، بينما تزخر أدبيات العلم والتكنولوجيا بإنجازات الجهود الأساسية لا التطبيقية ، ويعتمد تمويل البحث العلمى على تركيز الدولة على دعم العلوم الأساسية ، والقطاع الخاص على دعم العلوم التطبيقية ، مع مشاركة الانئين فى دعم الأعمال الأساسية - التطبيقية ، التى تستهدف المعرفة الأساسية من أجل التطبيق المنظور ، أما بالنسبة للعلوم الأساسية فأتحدى من يذكر لى ما لم يؤد منها إلى تطبيق مذهل يغير وجه الحياة البشرية ، ولو بعد حين !! والخلاصة أن الإدارة المجتمعية لاستراتيجيات العلم والتكنولوجيا من أهم مكونات « إدارة المستقبل » .

خامساً : التعاون الإقليمى والدولى : لا بد وأن نشغل بهذا تفصيلاً ، آخذين فى الاعتبار دوائر الانتماء الأقرب ( العربية - الإسلامية - الأفريقية ) وصولاً إلى الدائرة الجنوبية والدائرة البشرية الأوسع ، وأن يتضمن جدول أعمالنا المستقبلى كل أشكال المشاركة القائمة على المصالح المتبادلة وجذب الاستثمارات ، وعمل شبكة كثيفة من علاقات الأخذ والعطاء فى منظومة عالم المستقبل .

ومرة أخرى ، هذا هو جهد المقل ، فى وضع ملامح جدول أعمال المستقبل ليتنافس المتنافسون .

# الخلاصة من هنا نبدأ\*

---

(\* هذا العنوان مستوحى من كتاب شهير للمفكر خالد محمد خالد .

obeykandi.com

## الخلاصة

### من هنا نبدأ!!

تصدر هذه الكراسة بعد أن هدأت إحتفالات الألفية في كل أرجاء الكوكب .  
 وبعيداً عن سحر الأرقام الدائرية وحسابات نهاية القرن العشرين ؛ هل تكون بنهاية  
 ١٩٩٩ أو ٢٠٠٠ ، فإن هذه « النهاية / البداية » لا تؤرخ فقط لقرن جديد أو  
 ألفية جديدة . إنها تؤرخ أيضاً لبروغ عالم جديد كوكبي الطابع . والسؤال الذي  
 طرحناه : أى كوكبية نريد ؟ إذا كنا لا نريدها كوكبية أحادية الرؤية غريبة التوجه ،  
 علينا أن نشارك فى صياغتها دون الإكتفاء بإدانة الأفكار المطروحة حولها والانفعال  
 العاطفى ضدها . وإذا كان الفكر المستقبلى يعلمنا أن أى لحظة تاريخية لا تودى  
 بالضرورة إلى مستقبل واحد ، ولكن توجد دائماً « مستقبلات بديلة » يشكلها فكرنا  
 وفعلنا ، فماذا يعنى ذلك بالنسبة للكوكبية ؟ إن الكوكبية عملية تاريخية /  
 مستقبلية، لكن شكلها الآتى لا تحدده حتمية تاريخية لا فكاك منها . إن « رحم  
 المستقبل » يتسع « لكوكبيات بديلة » ، يتحمل البشر مسؤولية إكتمال تشكل  
 وولادة إحداها . ولا شك أن النقد الموضوعى للجوانب المظلمة للشكل المطروح  
 يسهم فى ذلك ، ويستحق المشاركة الإيجابية من الجميع ، بشكل لا يكتفى بالإدانة  
 « والولولة الكوكبية » أو « النواح الجنوبي » ، بل يقدم البدائل والآليات ، ويدعم  
 موقفه بالبحوث والدراسات<sup>(١٩)</sup> .

ومن أجل مشاركة مصرية فاعلة ، تنطلق من أهمية تفاعل المحلية مع الكوكبية،  
 إقترحت أن تتمثل البداية العلمية المنهجية فى تشكيل « مجلس أعلى للمستقبل » ،  
 يختلف عن الشكل المتعارف عليه فى مجالسنا العليا . وكيف لا يختلف ، وهو  
 يعدنا للمشاركة فى صياغة عالم مختلف ؟ ولعله من المفيد هنا أن نحدد بعض  
 ملامحه ، التى تجعله قادراً على رسم ملامح صورة مستقبلنا ، والمشاركة الطموحة  
 فى الجهود الجارية لصياغة مستقبل العالم .

يقترح أن يضم « المجلس الأعلى للمستقل » لجنة عليا ، تكون بمثابة مجلس  
 للإدارة ، وشعبته : معلوماتية وبحثية .

تتطلب عضوية اللجنة العليا إمتلاك القدرة على الرؤية المستقبلية والتفكير  
 الإبداعى المتابع لكل جديد ، دون إشتراط شغل أى مواقع قيادية تنفيذية ، كما هو  
 الحال فى المجالس العليا الأخرى . هذه اللجنة ، التى تمثل المعقل الفكرى think  
 tank عصر المستقبل ، يقترح أن تتولى رئاستها القيادة السياسية ، دعماً لدورها  
 وتوجيهها لمسارها الخاص بوضع جدول أعمال المستقبل ورسم ملامح صورته . أما

الشعبة المعلوماتية فتوفر قواعد البيانات والمعلومات اللازمة لعمل اللجنة ، وذلك بالتنسيق بين الأجهزة التي تعمل في هذا المجال ، مثل مركز معلومات مجلس الوزراء والجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء . وتمتد الجهود بالمتابعة المعلوماتية على المستوى الكوكبي . وبالنسبة للشعبة البحثية ، فهي مسئولة عن التنسيق بين المراكز الإستراتيجية والمستقبلية والاستشارية وتقييمها وتوجيهها ، في إطار الخطة التي تضعها اللجنة . ولا يقل أهمية عن ذلك ، أن تقوم بتنمية الكوادر البحثية الخاصة بالدراسات المستقبلية ، وتوفير فرص الاحتكاك العلمي والبعثات لتطوير هذه النوعية التي تحتاج إلى دفعة كبيرة ، تحسيراً للفجوة الهائلة بيننا وبين المتبعين في هذا المجال .

إن هذا الإطار العام يحتاج إلى الكثير من التفاصيل التي تستلزم بذل الجهود المخلصة ، لتمثل في النهاية دراسة جدوى كاملة للمقترح . ونقطة الإنطلاق المأمولة تكون بتبني الفكرة ، والإقتناع فعلاً بأننا : من هنا نبدأ !!

## هوامش

### على دفتر المستقبل (\*)

(١) فكرة الخوف من التغير المتسارع بسبب تغيرات إقتصادية أو تكنولوجية غير متوقعة في زمان الكوكبية ، وكيف أنها حلت محل الخوف من عدو محدد في عالم الحرب الباردة ، تعد من الأفكار الرئيسية في كتاب توماس فريدمان :

Thomas L. Friedman, *The Lexus and the Olive Tree* (Farrar Straus Giroux, 1999)

وقد سبق أن أشرت إلى ذلك في ملف مجلة «سطور» القاهرية عن الخوف (أكتوبر ١٩٩٩) . وفي إشارة إلى القديم والأصيل بشجرة الزيتون والحديث المنهمر بعربة ليكسس ، يؤكد أن الكوكبية ليست مجرد ظاهرة أو رياح عابرة ، ولكنها النظام الدولي الجديد الذي ورث نظام الحرب الباردة .

(٢) الدور المحوري للعلم الحديث في القرون الأخيرة ليس موضع جدال ، لكنني أود هنا أن أطرح مدخلا طريفا للنظر إليه . بمثابة نهاية القرن العشرين أصدرت مجلة *Time* عددا خاصا (ديسمبر ٩٩) عن شخصية القرن ، وتطرقت فيه إلى شخصيات الألفية في قرونها المختلفة . كان ألبرت أينشتاين هو شخصية القرن العشرين ، لكن شخصية القرن السابع عشر كانت من نصيب اسحق نيوتن والتاسع عشر من نصيب إديسون . ثلاثة قرون من الخمسة الأخيرة أختير العلماء كشخصيات أولى لها . ومع الشخصيات الأولى توجد شخصيات هامة لكل قرن . ولم يعد العلماء الفرصة في دخول القوائم . ففي القرن السادس عشر من ينسى حوبرنيكوس ، وفي القرن السابع عشر من ينسى جاليليو ، وكذلك داروين في القرن التاسع عشر ؟ وهذه مجرد أمثلة .

(٣) انظر : أحمد شوقي ، مغزى القرن العشرين : تأملات حول ثورة العلم والتكنولوجيا ، سلسلة كراسات مستقبلية (المكتبة الأكاديمية ، ١٩٩٩) .

(٤) من أفضل الكتب التي تعرض مفهوم العلم التقني وعلاقة العلم بالتكنولوجيا :

M. Tiles & H. Oberdeik, *Living in a Technological Culture : Human Tools and Human Values* (Routledge, 1995).

(\*) إذا كان نزار قباني قد كتب « هوامش على دفتر النكسة » ، فلعل دفتر المستقبل الحالي وهوامشه يتجاوزان كل النكسات بنجاح !!

(٥) يوضح فريمان دايسون دور الأدوات ، الذي لا يقل أهمية عن النظريات والمفاهيم ، فى نشأة الثورات العلمية فى كتابه :

Freeman J. Dyson, *Imagined Worlds* (Harvard University Press, 1997)

-----, *The Sun, the Genome and the Internet : Tools of Scientific Revolutions* (Oxford University Press, 1999)

وفى الكتاب الثانى بالذات يركز على الدور الذى يتوقعه لثورات الطاقة الشمسية والهندسة الوراثية والإتصالات الكوكبية عن طريق الإنترنت فى صياغة عالم أكثر مساواة وعدلاً . ويؤكد أن حل المشاكل الفنية والإقتصادية لهذه المجالات يفوق فى أولويته الكثير من برامج الفضاء ، رغم إقتناعه الذى عبر عنه فى الكتابين بالإنتشار الكونى للإنسان فى الأزمنة الآتية .

(٦) فى عدد خاص عن الألفية الجديدة لمجلة التمويل والتنمية Finance & Development (ديسمبر ، ٩٩) ، وهى المجلة الفعلية التى يصدرها البنك الدولى ، وفى حديث مع الإقتصادي الشهير جون كينث جالبريث ، الأستاذ بجامعة هارفارد) أوضح رفضه لإدراج مصطلح Globalism (الكوكبية) فى قاموس American Heritage باعتباره أحد المسئولين عنه ، مؤكداً مصداقية مصطلح Internationalism (الدولية أو العالمية) للتعبير عن حتمية التقارب والتعاون والتنسيق بين الدول فى المرحلة الحالية . أرجو ألا يتهم بتبنيه لنظرية المؤامرة !!

(٧) من الصعب تقديم حصر شامل للدراسات المستقبلية ، لكن موسوعة المستقبل :

*Encyclopedia of the Future* (Simon & Schuster, 1996)

أوردت أهم مائة كتاب فى الدراسات المستقبلية . والواقع أن متابعة مجلة Futurist التى تصدرها جمعية مستقبل العالم بالولايات المتحدة الأمريكية تغطي الكثير من الموضوعات والإصدارات الجديدة . ويمكن أن نرشح أيضاً تقارير مشروع الألفية الذى تديره جامعة الأمم المتحدة ، والإطلاع على إصدارات اليونسكو ، التى أنشأت شعبة للدراسات المستقبلية .

(٨) يبدو نقد الطابع الغربى للدراسات المستقبلية ، وأهمية المشاركة البشرية الأوسع ، واضحين فى كتاب :

Ziauddin Sardar (ed.) *Rescuing All Our Futures* (Praeger Studies on the 21 st Century, 1999).

فعبير موضوعاته العديدة نجد الدعوة إلى إعادة التفكير في الدراسات المستقبلية (إلينوراماسيني) وفك الارتباط بينها وبين التوجه الغربي (سوزانثا جوناتييليك) وعلاقة الدراسات المستقبلية بالمستقبلات الكوكبية (جان بيستر) ... إلخ . وإذا كانت هنالك كتب تستحق القراءة ، فإن هذا الكتاب يستحق الترجمة أيضا .  
(٩) جاءت هذه الإشارة في :

J. Coates & A. Hines, 2025 : *Scenarios of us and Global Society Reshaped by Science and Technology* (Oak Hill Press, 1997) .

(١٠) جاءت هذه الإشارة في :

Allen Hammond, *Which World ? Scenarios for the 21 st Century* (Earthscan Publications Ltd, 1998) .

(١١) المقصود بذلك كتاب صمويل هنتنجتون الشهير «صدام الحضارات» ، وله ترجمة عربية لطلعت الشايب (دار نشر سطور ، ١٩٩٨) .

(١٢) يري بعض التربويين عدم موضوعية الشعار ، لإستحالة التفكير الكوكبي المتجاوز للسياق الثقافي المحلي . وهذا الرأي يأخذ الشعار بالمعنى الحرفي ، بعيداً عن المغزى الذي ذكرناه : المتابعة والإستيعاب بهدف التكيف الإيجابي المشارك . وأؤكد هنا على صفتي الإيجابية والمشاركة ، لتحفظهم على التكيف أيضا .

(١٣) لشرح دور المعرفة كقوة حاسمة في المستقبل انظر :

A. Toffler, *Power Shift: Knowledge, Wealth and Violence at the Edge of the 21 st Century* (Pantam, 1990) .

(١٤) بالنسبة لما قد يلحق الإنسان نفسه من تغيير أصدرت مجلة *Scientific Yaur Bionic Future* عدد خاصا تحت عنوان (Freeman, 1999) وطرح الموضوع في إجتماع جمعية مستقبل العالم لعام ٩٩ ، الذي نشر المجلد الخامس بأوراق :

Howard Didsbury Jr, *Frontiers of the 21 Century : Prelude to the New Millennium* (World Future society, 1999).

وجدير بالذكر أن فرانسيس فولوياما ، الذي طرح في عام ٨٩ فكرة نهاية التاريخ وانتصار الليبرالية الديمقراطية الغربية النهائي ، نشر بعد عشر سنوات مراجعة لفكرته ، يؤكد فيها أن تغيير طبيعة الإنسان عن طريق العلم والتكنولوجيا (الوراثة والعقاقير) سينهي التاريخ البشرى ، ليبدأ كما ذكرنا التاريخ ما بعد البشرى . انظر :

Francis Fukuyam, *Second Thoughts : The Last Man in a Bottle* (The National Interest - Summer 1999: 16 - 33) .

(١٥) انظر : موسوعة المستقبل (الهامش رقم ٧) ، للتفرقة بين المدى القصير والمتوسط والطويل في الدراسات المستقبلية . وقد شرح ذلك في كراسة سابقة للمؤلف (الهامش رقم ٣) .

(١٦) لا أعنى بذلك المشاركة في الهجوم على إحتفال الألفية ، والذي نقرأ مثيلا له بالنسبة لإحتفال بريطانيا والنصب التذكارى الذى بنى لنفس الغرض . لكننى أطرح تصوراً مخالفا لإستقبال الألفية ، إقترحته منذ عامين ، ومازال مطلوباً ونحن في مطلعها أن نعقد ندوة عالمية لمستقبل البشرية ، تنتهى بإعلان يصدر من مصر . أما الإحتفال المذكور فقد صار ماضياً ، ونحن نتطلع هنا إلى مستقبل أفضل !! .

(١٧) نعود إلى توفلر ، لنشير إلى كتابه الذى «يؤرخ» هو وزوجته لبزوغ حضارة جديدة :

A. Toffler & H. Toffter, *Creating a New Civilisation* (Turner, 1995)

(١٨) يتصدر الحديث عن الجانب المظلم للكوكبية غلاف مجلة «فورين أفيرز» وهي أشهر مجلات الشؤون الخارجية الأمريكية ، حيث نشرت بعد مظاهرات سياتل ، مقال :

Jay Mazur, *labor's New Internationalism* (Foreign affairs, january, February 2000 : 79 - 93) .

ويتضح من المعالجة أن سياسة «منظمة التجارة العالمية» لن تظل حصناً آمناً لمصالح النخب الغنية ، لأن الإتحادات العمالية قد إستفادت من الإلتجاه الكوكبى «للبنزس» ، وحاكته فى عالمية النشاط كى تدعم الإلتجاه نحو ترشيد هذه السياسات لصالح حقوق الإنسان والبيئة وظروف العمل . مرة أخرى أرجو ألا يتسرع البعض باتهام المجلة بالتآمر على الكوكبية . إن المقال يستهدف السعى إلى صياغة كوكبية أفضل نسبياً ، من بين الكوكبيات البديلة الممكنة .